

## تراجع «الغش» في امتحانات جامعة دمشق ٣١٠ مخالفة في الفصل الثاني مقابل ١٠٠ في الأول

رجاء يونس

أظهرت إحصائيات مكتب الانضباط بجامعة دمشق تراجعاً ملحوظاً في عدد المخالفات والضبوط الامتحانية خلال الفصل الثاني للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ حيث بلغ عددها نحو ٣١٠ مخالفة بينما ناهز عدد المخالفات خلال الفصل الأول ٦٠٠ مخالفة.

وتنوّعت الضبوط الامتحانية خلال الفصل الثاني بين مخالفة للأنظمة الامتحانية وبلغ عددها نحو ٩٠ مخالفة ونحو ٢١٠ حالات غش و٥٠ حالة استخدام موبايل و٤ حالات تزوير.

وبين التقرير أن المخالفات توزعت على جامعة دمشق وفروعها والطلاب المتقدمين من جامعتي حلب والفراة حيث وصل عددها في جامعة دمشق نحو ٢٨٠ حالة و٥٠ حالة في الفروع و٢٠ حالة لطلاب جامعتي حلب والفراة في حين تجاوز عددها خلال الفصل الأول في فرع الجامعة بدمشق ٢٩٠ مخالفة من أصل ٦٠٠ مخالفة وضبط امتحاني على حين توزع العدد الباقي من المخالفات على فروع الجامعة والطلاب المتقدمين من جامعتي حلب والفراة.. وبين التقرير أن العدد الأكبر من المخالفات تركز في كلية الآداب بـ ١٢٠ حالة في الفصل الثاني مقابل ٢٤٠ حالة في الأول لتلتها الحقوق بـ ٩٠ مخالفة في الفصل الأول مقابل ١٥٠ حالة في الأول بينما بلغ عدد حالات انتحال الشخصية في الفصل الثاني ٢٠ مخالفة في الأول.

يذكر أن جامعة دمشق كانت قد أصدرت دليل الطالب الامتحاني الذي تضمن التعليمات الامتحانية بشكل واضح وقد تم نشرها في لوحاتها الإعلانية في جميع الكليات، وقد شددت الجامعة من خلالها على أهمية اطلاع الطلاب عليها ولاسيما تلك المتعلقة بالمخالفات الامتحانية وعقوبات استخدام وسائل الاتصال الحديثة في محاولات الغش.



## لأول مرة منذ سنوات تناغم الحكومة مع العمال

# رئيس الوزراء يسأل: هل يستطيع ٣٢ وزيراً و٢٠٠٠ مدير عام مكافحة الفساد؟ لن نشكي أو نبكي الواقع بل سنكون حكومة ابتكار الحلول

محمود الصالح



أبدى رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس توافقه وتأييده لـ ٨٥٪ من الطروحات والطلبات والمقترحات التي قدمها أعضاء المجلس المركزي العام لاتحاد نقابات العمال. جاء ذلك خلال الجلسة التي ضمت أعضاء المجلس المركزي لنقابات العمال مع رئيس مجلس الوزراء وثلاثة أعضاء من القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي وسبعة وزراء في اجتماع استمر ٦ ساعات متواصلة سادها التناغم وشبه التوافق بين العمال من جهة وأعضاء الحكومة من جهة أخرى على غير ما جرت عليه العادة في الحكومات السابقة. ولم ينقص صفو هذه الجلسة سوى «السلطة» التي وقع فيها وزير الاقتصاد عندما سمى من قاموا بحرق الأقطان أو من يحملون ملفات فساد أنهم عمال. فاطمه سريعا رئيس اتحاد العمال جمال القادري وعاد ليشب هذه التهمة عن العمال واستمرت أجواء التناغم بين الحكومة والعمال.

رئيس مجلس الوزراء أكد أن كل ما لا يكلف الحكومة أعباء مادية سيبلغ بنسبة ٩٠٪ منه. لأن الكيل يعرف الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة خلال هذه الحرب التي مضى عليها ست سنوات حيث تراجعت خلالها موارد الخزينة.

وأكد خميس أن حكومته لن تشكي وتبكي الواقع بل ستكون حكومة ابتكار الحلول. وهي حكومة حرب بكل ما تعنيه الكلمة من معنى وستعمل على تحسين الأوراد التي سيتم توظيفها وفق الأولويات التالية وهي الجيش العربي السوري وتوفير مقومات صموده وتحفيز احتياجات الشهداء والجرحى ودعم متطلبات الحياة المعيشية والجزء الرابع من الإيرادات ستكون لدعم التنمية لإعادة الإنتاج في إطار الاقتصاد الحرب. ومن أولويات الحكومة إعادة بناء الإنسان فكرياً وعقائدياً.

وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي بين رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة ستعيد تشغيل العمال المتوقفة وتأمين المواد الأولية وتحسين الدخل من خلال خفض الأسعار. وتشرف خميس عن بدء الحكومة بالسماح باستيراد الأعلاف لمؤسسات الأعلاف والدواجن وخلال يوم واحد انخفض سعر العلف ٦٥ ليرة للكيلو والفروج من ١١٠٠ ليرة إلى ٥٠٠ ليرة. وقال: سنحافظ على لقمه المواطن أولاً وأربع تجارة اليوم هي مكافحة الفساد ولكن السؤال

وقد يستطع ٣٢ وزيراً و٢٠٠٠ مدير عام القيام بذلك؟ هذه مهمة جماعية لكل المواطنين. وأضاف: ليس لدينا سياسة أن نسرح عاملاً منا ونعفي مديراً هناك بل يجب أن نعمل على مكافحة الفساد بشكل متكامل. وعن صرف الرواتب المتأخرة وإعادة العمال في المناطق الساخنة أكد خميس أن الموضوع أصبح في عهدة فريق عمل يضم وزيرة الشؤون والوزير المختص وممثلاً عن اتحاد العمال وستعالج كل الحالات فوراً. وتشرف رئيس مجلس الوزراء أنه يجري العمل على إحداث مراكز خدمات

## سنقدم بالأسماء

### المسؤولين عن حريق

### الأقطان

## القادري: الفاسدون لم

## يعودوا يخشون أحداً!

## وزير «التموين»:

## ستجدون وزارة جديدة

## كليا بعد ٣ أشهر!

## ميالة يتهم العمال

## بالحرق والفساد

## والقادري يدافع!

عامة في كل الريف السوري وحتى أبعد المناطق لتأمين الخدمات للمواطنين. وعن حريق الأقطان والسراقات أكد أنه سيقيم وبالأسماء من كان وراء كل هذه الأفعال ولن يتم محاسبة الفاعل فقط بل كل من يحيط به. وعن تثبيت العمال المؤقتين والعقود وتحول العقود المياومة إلى عقود سنوية أكد أن الدولة عازمة على تثبيت العمال المؤقتين والسنوية حين تتوافر أدوات التنفيذ وإذ لم يكن لها انعكاس مادي يتجاوز ١٠ مليارات ليرة سورية. وتم البدء بعملية إعادة هيكلة المؤسسات والشركات والبيدانية من المخازن ومؤسسات التدخل الإيجابي. ونفى خميس إمكانية تخفيض أسعار الكهرباء والمازوت، وعن أداء الجهاز المركزي للرقابة المالية نفى خميس علمه بذلك ووعده بمناقشة كل تلك الأمور مع المدير الجديد الذي سيتم تعيينه. وعن وجود ظواهر سلبية في بعض المحافظات أكد وجودها كأحد مفرزات الحرب. وكان الوزراء الحضور قد أجابوا عن التساؤلات التي طرحها أعضاء المجلس كل فيما يخص في وزارته والكلام الألفت كان لوزير التجارة الداخلية عبد الله الغربي الذي قال: انسوا وزارة التجارة الداخلية التي كنتم تعرفونها لأنكم بعد ثلاثة أشهر ستجدون وزارة جديدة كلياً. رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال قادري أكد أن المداخلات التي قدمها أعضاء المجلس لامست قضايا العمال وواقع الإنتاج والحياة العامة. وأشار إلى النقص الإيجابي لدى الحكومة وأبدى تفاؤله في الحكومة ونفى المطالبة بالمستحيل من الحكومة ولكنه أراحها أن تضع مصلحة المواطن في أول مهامها وألا تعتبر المواطن الصادم هو المصدر الوحيد لوارثة الخزينة. وطالب القادري بإعادة هيكلة مؤسسة رئاسة مجلس الوزراء وإلغاء لجنة السياسات واستبدالها بخلية أزمة في المجال الاقتصادي. وأشار القادري إلى استشراف الفساد بشكل كبير حيث لم يعد الفاسدون يخشون أي أحد وهم يعملون في وضع النهار.

## بعد ٤٦ عاماً على تأسيس المحكمة الدستورية العليا أعضاؤها ينجزون نظامها الداخلي

# النحيلي لـ «الوطن»: بدأنا باستقبال الدفوع بالدعوى التي يشك فيها

## أعضاء المحكمة في الفترات السابقة يتحملون مسؤولية عدم وضع نظام داخلي

محمد منار حميجو

أعلن عضو المحكمة الدستورية العليا سعيد النحيلي أن المحكمة بدأت باستقبال الدفوع المرفوعة عن محكمة النقض أو الاستئناف بناء على طلب أحد أطراف الدعوى وذلك عندما يكون هناك شك بأن القانون الواجب بالقضية المنظورة مخالف للدستور وذلك بعد عامين على تعديل قانون المحكمة.

وفي تصريح خاص لـ «الوطن»، قال النحيلي: إن المحكمة تتوقف عن السير بالدعوى وتحيل الأوراق إلى المحكمة الدستورية. وأضاف النحيلي: إن المحكمة الدستورية تبت بالقرار المتعلق بمادة القانونية المطعون بعدم

دستوريتها مبيئاً أن المتقدم بالطلب يجب أن يذكر المادة القانونية المخالفة للدستور والمواد الدستورية التي خالفها المواد المشار إليها وإلا فإنه يرد الطلب لأنه يوجد اجتهاد أنه ليس من المعقول أن يكون هناك نص قانوني كامل مخالف للدستور. وأكد النحيلي أن نظر المحكمة بالدفوع المرفوعة من المحكمة إلى المحكمة في صدد الانتهاز تطهير القانون من المخالفات الدستورية وحماية الدستور من الخروقات من أي سلطة من السلطات، مشيراً إلى أن المحكمة الدستورية هي قضاء دستوري لحماية الدستور لا تدخل في قوانين وهذا موجود في كل دول العالم. وأعلن النحيلي أن المحكمة في صدد الانتهاز من وضع نظام داخلي لها وذلك لتنظيم عملها الداخلي، مؤكداً أنه لم يوضع نظام للمحكمة منذ تأسيسها وهذا لم يشغل عليه في الفترات السابقة مشيراً إلى أنه تمت دراسة العديد من الأنظمة الداخلية لبعض المحاكم العربية والأجنبية للوصول إلى نظام منطوق يكون له دور كبير في تطوير عمل المحكمة.

وأوضح النحيلي أن المحكمة تأسست في عام ١٩٧٣ منذ وضع الدستور إلا أنه لم يوضع لها

## الوزير لا يحق له

## مخاطبة المحكمة

نظام داخلي منذ تأسيسها وهذه تعد مشكلة الأعضاء وليست المحكمة لأن قانونها منح صلاحيات لهم لوضع نظام داخلي. وأوضح النحيلي أن معظم عمل المحكمة الرد على الأمور الاستشارية الواردة من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو مجلس الشعب لافتاً إلى أن الوزير لا يحق له أن يخاطب المحكمة الدستورية. وأضاف النحيلي إن مجلس الوزراء يخاطب المحكمة لتفسير نص دستوري في حين أن النصوص القانونية فهي من اختصاص مجلس الدولة.

وأشار النحيلي إلى أنه من اختصاصات المحكمة أيضاً إعطاء رأي في قضية يطالبها رئيس الجمهورية وهي نوعية لها مؤكداً أن المحكمة تلعب دوراً في حركة مؤسسات الدولة وذلك إذا لاحظت الجهات المعنية أن هناك عدم وضوح في مادة دستورية.

وقال النحيلي: نحن نريد تطوير المحكمة وهذا يتطلب وضع آليات مؤكداً أن أعضاء المحكمة يعملون على وضعها وأن النظام الداخلي هو أحد هذه الآليات التي يتم وضعها.

وتأسست المحكمة الدستورية العليا في عام ١٩٧٣ وانبثقت عن الدستور الذي وضع في التاريخ ذاته إلا أن القانون الخاص بها تم تعديله في عام ٢٠١٤ ليرتفع عدد أعضائها من ١١ إلى ١٧ عضواً.

ومنحت بالقانون الجديد العديد من الصلاحيات ومنها النظر في الطعون المقدمة من مرشحي مجلس الشعب بعد صدور النتائج الانتخابية للبت بها إضافة إلى أنها تتولى دراسة قانونية طلبات الترشح بعد استلامها لتأييدات أعضاء مجلس الشعب وتبنت فيها على خمسة أيام قبل المدة المحددة لتسجيلها خلال الأثر.

## صناعيو «فضلون» يطالبون بتأهيل البنى التحتية..

### المحافظ: سيتم تأهيل ٦٠٠٠ منشأة بالتدرج

الوطن

تفقد محافظ ريف دمشق المهندس عماد خميس مدير إبراهيم منطقة فضلون الصناعية في بلدة السبيبة، رافقه مديرو المياه والكهرباء والاتصالات والخدمات الفنية، والتقى عدداً من الصناعيين في المنطقة واستمع منهم عن طبيعة العمل والظروف الصعبة التي يعانون منها بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد خلال السنوات الخمس الماضية والصعوبات والمعوقات ومقترحاتهم لتجاوز جزء كبير من معاناتهم.

وطالب الصناعيون بضرورة الإسراع بإعادة تأهيل البنى التحتية في المنطقة الصناعية وخاصة شبكات الكهرباء والهاتف والمياه والصرف الصحي والتعبئة والتزفيت، وأكد المحافظ بأن العمل مستمر لإعادة الخدمات في هذه المنطقة التي تعتبر من أهم المناطق الصناعية في ريف دمشق بعد منطقة عدرا، وهناك خطة على مستوى الدولة لإعادة تأهيل جميع المناطق الصناعية في جميع المحافظات، وحالياً يتم العمل في إعادة تأهيل المناطق الصناعية الصناعية.

وأشار المهندس حسام حريدين مدير عام المياه في دمشق وريفها إلى أن المنطقة تستخدم المياه من آبار خاصة إلا أن مؤسسة المياه ستعيد تأهيل شبكة المياه في المنطقة بأقصى سرعة بناء على توجيهات السيد المحافظ.

بعد ذلك قام المحافظ وصحبه بزيارة لعدد من العمال في المنطقة والتي العاملين فيها واستمع منهم عن الإنتاج وآليات التسويق ومقترحاتهم لتوجيهات من القيادة السورية وعلى رأسها السيد

مدير إبراهيم منطقة فضلون الصناعية في بلدة السبيبة، رافقه مديرو المياه والكهرباء والاتصالات والخدمات الفنية، والتقى عدداً من الصناعيين في المنطقة واستمع منهم عن طبيعة العمل والظروف الصعبة التي يعانون منها بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد خلال السنوات الخمس الماضية والصعوبات والمعوقات ومقترحاتهم لتجاوز جزء كبير من معاناتهم.

وطالب الصناعيون بضرورة الإسراع بإعادة تأهيل البنى التحتية في المنطقة الصناعية وخاصة شبكات الكهرباء والهاتف والمياه والصرف الصحي والتعبئة والتزفيت، وأكد المحافظ بأن العمل مستمر لإعادة الخدمات في هذه المنطقة التي تعتبر من أهم المناطق الصناعية في ريف دمشق بعد منطقة عدرا، وهناك خطة على مستوى الدولة لإعادة تأهيل جميع المناطق الصناعية في جميع المحافظات، وحالياً يتم العمل في إعادة تأهيل المناطق الصناعية الصناعية.

وأشار المهندس حسام حريدين مدير عام المياه في دمشق وريفها إلى أن المنطقة تستخدم المياه من آبار خاصة إلا أن مؤسسة المياه ستعيد تأهيل شبكة المياه في المنطقة بأقصى سرعة بناء على توجيهات السيد المحافظ.